منتدى خبراء ادارة المخاطر

قريق عمل الامتثال ومكافحة غسل الاموال

رئيس الفريق : فادي عياد

الاعضاء السادة:-

وليد التميمي

علي العورتاني

بيان ابو سرور

ربى السقال

تقرير

التقييم المتبادل

للمملكة الأردنية الهاشمية

الصادر عن مجموعة العمل

المالي

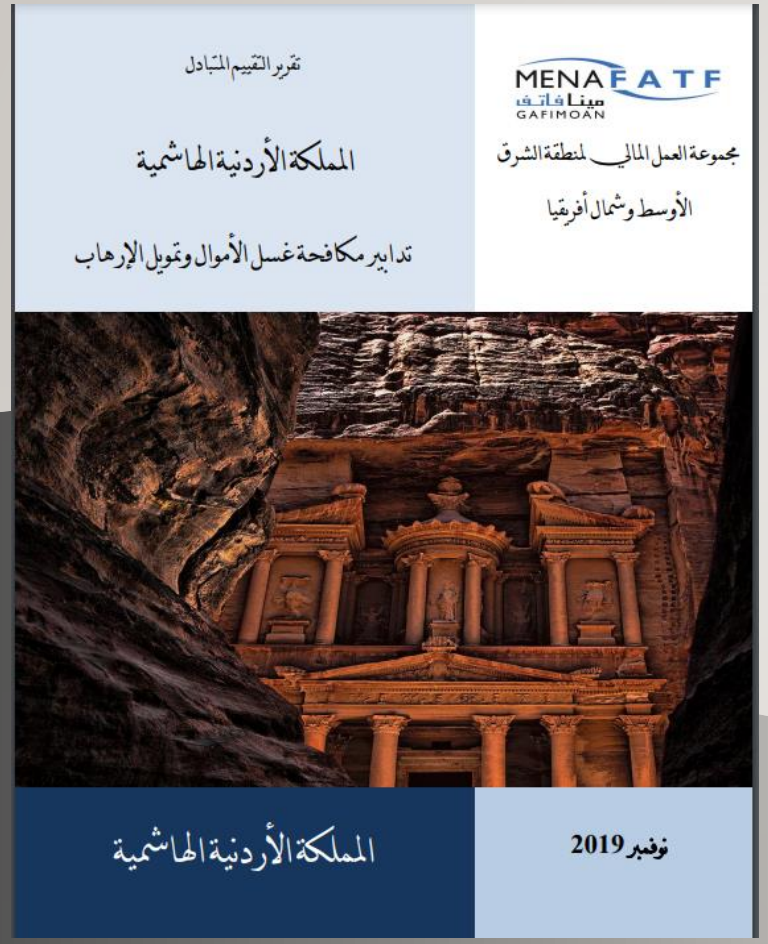

تم تقييم المملكة الأردنية الهاشمية من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا – خلال جولتها الثانية- وفقاً لتوصيات مجموعة العمل المالي الأربعين والنتائج المباشرة الإحدى عشرة المعتمدة من مجموعة العمل المالي في عام 2012م،

وقد أُعد تقرير التقييم المتبادل وفقاً للمنهجية المعتمدة في عام 2013م.

اعتمد تقرير التقييم المتبادل للمملكة الأردنية الهاشمية من قبل **الاجتماع العام الثلاثون لمجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (المينافاتف)** الذي عقد في شهر نوفمبر 2019م في مدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية

MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

اوجه القصور على مستوى الالتزام الفني بالتوصيات الأربعين والنتائج المباشرة في تقرير التقييم

ينبغي على الأردن العمل على الانتهاء من التقييم الوطني للمخاطر بما يضمن التوصل الى فهم جيد ومكتمل لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب بين جميع الجهات المعنية وتعميم هذا الفهم على جميع المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة والجهات ذات العلاقة.

ينبغي على وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تعزيز قدراتها بتوفير تدريب معزز للمحللين ولسلطات انفاذ القانون

تفعيل نظام تكنولوجيا المعلومات المتوفر لديها عن طريق ربط الجهات المبلغة والجهات المعنية والاستفادة من إمكانيات النظام في شأن تصنيف الاخطارات حسب الأهمية ومعالجتها حسب الأولوية

استخدام منهج قائم على المخاطر لغايات دعم الحاجات التشغيلية للسلطات المختصة في تحديد وتتبع الأصول

اوجه القصور على مستوى الالتزام الفني بالتوصيات الأربعين والنتائج المباشرة في تقرير التقييم

تفعيل التغذية العكسية للجهات المبلغة بهدف تعزيز جودة الاخطارات بشكل عام وخصوصاً تلك المتعلقة بتمويل الإرهاب

ينبغي على الأردن إجراء التحقيق المالي الموازي بشكل منهجي وإعطاء الأولوية للتحقيق والملاحقة القضائية في قضايا غسل الأموال بما يتفق مع سياق المخاطر بالأردن

تبني نظام قانوني يسمح بفرض عقوبات سالبة للحرية تحقق عنصر الردع ضد المتورطين بعمليات غسل الأموال عندما تكون الأموال متحصلة عن جنحة

تحسين قدرته من خلال تعزيز الموارد البشرية لدى جهات التحقيق في جرائم غسل الأموال والجرائم المرتبطة بها والعمل على زيادة الوعي والفهم لديهم في هذا الخصوص

اوجه القصور على مستوى الالتزام الفني بالتوصيات الأربعين والنتائج المباشرة في تقرير التقييم

ينبغي على الأردن النظر في وضع آليات فعالة تسمح بتعميم قوائم مجلس الأمن على المؤسسات ا لمعنية في القطاعين لمالي وغير المالي بدون تأخير

تفعيل اعمال الرقابة والاشراف خاصة على القطاع غير المالي لضمان تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة وايقاع العقوبات المناسبة بحق المؤسسات المخالفة.

ينبغي على الأردن تقييم مخاطر تمويل الإرهاب التي تواجه المنظمات غير الهادفة للربح، وتحديد المجموعة الفرعية الأكثر عرضة لإساءة استغلالها لغرض تمويل الإرهاب

ما هو المقصود بالقائمة الرمادية ؟

هي الدول التي لديها **قصور استراتيجي** في أنظمة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتمثل مخاطر على النظام المالي العالمي بالإضافة للدخول في عملية متابعة دورية من قبل فريق مراجعة التعاون الدولي المنبثق عن مجموعة العمل المالي .(FATF)

ويتم خضوع الدولة لعملية مراجعة **بناء على معايير إحالة تلقائية مرتبطة بمستوى درجات الالتزام بعدد من التوصيات، وبمستوى الفعالية، والمخاطر التي تتعرض لها الدولة**

جهود المملكة الأردنية الهاشمية والتقدم المحرز منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل

منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل، كرست المملكة الأردنية الهاشمية جهوداً كبيرة:

01

لمعالجة أوجه القصور المحددة في التقرير التقييم المتبادل.

02

طبيعة التحديات غير المسبوقة وغير المتوقعة التي واجهتها المملكة وسائر دول العالم على الصعيد الصحي والاقتصادي نتيجة انتشار فيروس كورونا المستجد وما فرضه ذلك من حالات الاغلاق والحظر الشامل

03

تعطيل المؤسسات العامة والخاصة بما فيها مجلس الأمة لفترات زمنية طويلة، وقيام المملكة بتوجيه مواردها لمكافحة هذا الوباء،

04

الأمر الذي أدى الى التأخر في استكمال الإجراءات الدستورية **لإصدار قانون جديد لمكافحة غسل الأموال** وتمويل الإرهاب يعالج عدداً كبيراً من أوجه القصور الواردة في تقرير التقييم المتبادل

05

أن كافة الجهات المختصة في المملكة لم تدخر جهداً حتى **في ظل تلك الظروف العصيبة** عن استكمال ما بدأته من خطوات لتنفيذ ما تم وضعه من خطط ونية لمعالجة أوجه القصور

وَيَتَمَثَّلَ اَلتَّقَدُّمُ اَلْمُحْرَزُ للملكة الاردنية الهاشمية منذ اعتماد تقرير التقييم المتبادل بعدة محاور أهمها :

1. انتهت المملكة من عملية التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

2. تعميم الملخص التنفيذي للتقرير على سلطات انفاذ القانون والجهات الرقابية والإشرافية والتي قامت بدورها بتعميمه على كافة الجهات الخاضعة لرقابتها ليكون بمثابة نقطة انطلاق واضحة وموحدة لفهم المخاطر التي تتعرض لها المملكة على المستوى الوطني.

3. تعزيز استخدام نظام (GOAML) وربط كافة البنوك على هذا النظام

4. ربط أكبر (8) شركات صرافة وأكثرها تفرعاً

5

قامت الوحدة بربط عدد من الجهات الحكومية المعنية على النظام الالكتروني (GOAML) ومن ضمنها (مديرية الأمن العام، دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، دائرة الأراضي والمساحة، دائرة الجمارك، هيئة الأوراق المالية، هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، مدعي عام النزاهة ومكافحة الفساد، النائب العام، محكمة أمن الدولة -القضاء العسكري

6

تعزيز الكوادر البشرية لكل من البنك المركزي ودائرة مراقبة الشركات ومديرية الأمن العام وهيئة النزاهة ومكافحة الفساد ووزارة الداخلية بإنشاء **وحدات وأقسام وفروع متخصصة في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح وتم رفد هذه الأقسام بالكوادر المؤهلة.**

7

قامت اللجنة الفنية الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالإرهاب وتمويل الإرهاب باعتماد آلية فعالة متمثلة **في تنفيذ نظام الكتروني يتضمن انشاء تطبيق يتم تحميله على الهواتف الذكية** لغايات تأكيد تعميم قوائم مجلس الأمن بدون تأخير على الجهات ذات العلاقة من خلال الربط بين قوائم مجلس الأمن والمؤسسات المالية واصحاب الاعمال والمهن غير المالية المحددة والجهات الاشرافية والرقابية والأمنية وغيرها

8

قيام العديد من السلطات الرقابية والاشرافية بمبادرات لإعداد أدلة ارشادية بقصد توجيه الجهات الخاضعة لرقابتها واشرافها الى تطبيق **تدابير العناية الواجبة للتعرف على عملائها والتحقق من هويتهم وتبني أفضل الممارسات للتعرف على المستفيد الحقيقي**

9 اعداد دليل ارشادي موحد من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لغرض تحديد والتحقق من هوية المستفيد الحقيقي من عملاء المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة.

10 قامت دائرة مراقبة الشركات **بإصدار دليل استرشادي** بشأن مفهوم المستفيد الحقيقي وكيفية تحديده والتعرف عليه وتم تعميمه على موظفي الدائرة،

11 دائرة سجل الجمعيات لدى ووزارة التنمية الاجتماعية بإعداد **نموذج إفصاح يضمن تحديد المستفيد الحقيقي وتم اعتماد هذا النموذج كجزء من عملية تسجيل الجمعية.**

مجموعة العمل المالي (FATF) تعلن رفع اسم الأردن من القائمة الرمادية

1. تم رفع اسم الأردن من قائمة الدول تحت المتابعة المتزايدة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو ما يعرف بـــ "القائمة الرمادية" الذي تم في العاصمة الفرنسية باريس، بحضور محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور عادل الشركس، رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وحضور رئيس وحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب

2. تم تنفيذ جميع بنود خطة مجموعة العمل المالي (FATF)التي التزمت بها المملكة منذ تشرين الأول 2021 وذلك قبل انتهاء الموعد المحدد **في شهر أيلول المقبل من العام الحالي 2023.**

3. يعتبر هذا الإعلان كثمرة نجاح تتوج الجهود **التي بذلها البنك المركزي الأردني ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب وجميع المؤسسات الوطنية للخروج من القائمة الرمادية**

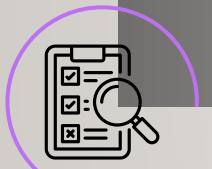

ما يتوجب عملة لعدم العوده للقائمة الرماية

- وضع إطار تنظيمي للعملات الرقمية بحيث يتم تحديد سلطة رقابية يناط بها الإشراف والرقابة على مزودي خدمات العملات الرقمية

- الاستمرار بجهود رفع وعي الجهات الخاضعة فيما يتعلق بمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب

- متتابعة ما يصدر عن الفاتف من توجيهات جديدة وتعديل إطار مكافحة غسل الأموال تبعا لذلك

تحديث التقييم الوطني لمخاطر غسل الأموال وتمويل الارهاب والتقييمات القطاعية تبعا لذلك

شكرًا لكم!